

العام ١٩٤٧م

ثم يأتي العام ١٩٤٧م ، وهو عام بداية المصاعب بالنسبة للفلسطينيين خاصة والعرب عامة ، وذلك بوجود هاري ترومان على رأس الحكم في الولايات المتحدة ، وذلك بعد وفاة الرئيس روزفلت عام ١٩٤٥م حيث كان نائبه له وتولى رئاسة الجمهورية الأمريكية من بعده ، وفي هذا العام حلت نهاية حكمه وأرادخوض الانتخابات الرئاسية استمرارا لما هو عليه ، وهكذا أخذ يتملق اليهود لكسب أصواتهم والذين ساوموه على تقسيم فلسطين ، وتم لهم ما أرادوا بإصدار الأمم المتحدة قرار التقسيم في ٢٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م .

ثم تحقق هذا القرار بقرار بريطانيا الانسحاب من فلسطين والتخلي عن الانتداب بعد أن قررت الأمم المتحدة إنشاء دولتين عربية ويهودية ، وهو الأمر الذي رفضه العرب ، وأدى إلى نشوب الحرب المعروفة عام ١٩٤٨م ونهايتها المأساوية .

ويقال بهذه المناسبة إن ديفيد بن غوريون الذي أصبح أول رئيس وزراء للدولة العبرية قال إننا قبلنا مشروع التقسيم ونحن على علم بأن العرب سيرفضونه وأن طموحاتنا أبعد من مشروع التقسيم !

أما في الكويت فبدأت الأمور تتحسن منذ تصدير النفط حيث يذكر السيد محمد النصف رحمه الله عن تأسيس دائرة الأشغال العامة ، وذلك في ٢٢ من ذي الحجة ١٣٦٦هـ الموافق ١٦ / ١١ / ١٩٤٧م ، وكان هو أول مدير للدائرة كما أخبرني .

العام ١٩٤٨م

وينتهي عام ١٩٤٧م ويبدأ عام ١٩٤٨م وهو العام الذي صدر فيه قانون الجنسية والجوازات ، حيث بدأت الأمن العام بإصدار الجوازات الكويتية للكويتي بعد أن كانت تصدرها دائرة الاعتماد وهي عبارة عن شهادة تعريف Certificate Of Identity .

وبقي العالم العربي في هذا العام مشغولاً بالقضية الفلسطينية والحروب الفاشلة التي شاركت فيها كل من مصر والأردن والعراق على أساس رفض مشروع التقسيم ، لكن النتيجة أن إسرائيل انتصرت في هذه الحرب ، ورأت فيها مبرراً لاحتلال أراض فلسطينية لم تكن ضمن مشروع التقسيم عندما توقف القتال ، ثم جاءت هدنة ١٩٤٩م واتفاقية رودس والذي كسبت فيها أرضاً جديدة .

العام ١٩٤٩م

بدء العام ١٩٤٩م ، وبدأت واردات النفط على قلتها في الازدياد وبدأت آثارها تظهر في البلد ، فقد ارتفعت أسعار العقار وانتعشت التجارة ، وأهم حدث بالنسبة للكويت في ذلك العام كان افتتاح المستشفى الحكومي الذي افتتحه الشيخ أحمد الجابر أمير البلاد بحضور شيخ البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة الذي كان يزور الكويت في تلك الأيام - أكتوبر ١٩٤٩م - وقد أطلق على المستشفى اسم المستشفى الأميري وكانت طرز بنائه في غاية الروعة ظهر فيها فن المعمار المحلي الكويتي ، ومع الأسف الشديد تم هدم ذلك المستشفى في الخمسينيات عندما شملت عملية الهدم الأماكن الأثرية مثل المدرسة المباركية وغيرها^(١) .

العام ١٩٥٠م

في بداية هذا العام - ٢٩ من يناير (كانون الثاني) انتقل إلى رحمة الله الشيخ أحمد الجابر الذي تولى حكم البلاد في عام ١٩٢١م ، وقد حدثت في عهده تغييرات وإصلاحات كثيرة ، منها إنشاء المدرسة الأحمدية عام ١٩٢١م ، وتأسيس البلدية عام ١٩٣٠م ، ثم توقيع اتفاقية النفط مع شركة نفط الكويت عام ١٩٣٤م . كذلك الرسائل التي تم تبادلها مع رئيس وزراء العراق نوري السعيد عام ١٩٣٢م ، والتي تم

(١) راجع الصورة في الملحق .

فيها تأكيد حدود الكويت بموجب اتفاقية العقير ، وقد تم تبادل الرسائل هذه عن طريق الحكومة البريطانية ، وهي موثقة وتمت الإشارة إليها في تحديد الحدود عام ١٩٩٣م بين العراق والكويت ، والذي صادق عليه مجلس الأمن بموجب القرار ٨٣٣^(١) .

كذلك تم في عهد سموه تأسيس المجلس التشريعي عام ١٩٣٨م ، وهو العام الذي تم فيه اكتشاف النفط بكميات تجارية في حقل البرقان ، وفي عهده نشبت الحرب العالمية الثانية في شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩م والتي انتهت في شهر يونية (حزيران) ١٩٤٥م ، ثم تم تصدير أول شحنة من نفط الكويت عام ١٩٤٦م كما سبقت الإشارة ، رحمه الله رحمة واسعة .

وفي عام ١٩٤٧م أنشئت دائرة الأشغال العامة كما سبقت الإشارة ، وقد قام الشيخ أحمد بزيارة بريطانيا عندما كان ولياً للعهد عام ١٩١٩م ، ثم زارها للمرة الثانية بصفته حاكم الكويت عام ١٩٣٥م .

قال عنه الشيخ عبدالله النوري في كتابه عن حياته : « كان دمث الأخلاق هادئاً في جميع حالاته ، يحب الأناة في جميع أعماله ، حتى إذا عزم على أمر أصر عليه ، لا تهزه الثورة ، يقابل الشدائد بصبر ولين ولا ينكسر لها ، بعيد النظر في كل شؤونه ، يترى عند المشكلات حتى يحلها بحكمة ودهاء قلما يوجدان عند غيره ، يداري عدوه ولا يمكنه من نفسه ، سعى جهده في تحسين العلاقات بينه وبين الحكومات المجاورة ولاسيما الحكومة السعودية رغم دس الدسائين وفتن الفتانين ، كان مهيب الطلعة حاد النظرات محافظاً على حسن المظهر» .

الشيخ عبد الله السالم

كان الشيخ عبدالله السالم خارج البلاد عند وفاة الشيخ أحمد فأسرع بالعودة

(١) راجع الملحق .

باعتباره ولياً للعهد ، وأصبح الحاكم الشرعي ، وكان لابد من الناحية الرسمية أن تعترف بولايته الحكومة البريطانية ، وذلك تمثيلاً مع المعاهدة المعقودة مع الشيخ مبارك على أن يكون الحكم معقوداً لذريته ، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق مع الحكومة البريطانية التي يمثلها بالخليج المقيم السياسي Political Resident ، وفعلاً تم الاتفاق على أن يكون يوم الخامس والعشرين من شهر فبراير (شباط) ١٩٥٠م هو يوم اعتراف حكومة بريطانيا رسمياً عن طريق معتمدها بالخليج بولاية الحاكم الجديد للكويت ، وحل اليوم الموعود وتم الاحتفال الرسمي بحضور المقيم السياسي والمعتمد البريطاني في الكويت وكبار رجال العائلة الحاكمة ووجهاء الكويت ، وقد كان الشيخ عبدالله السالم وقتها في السابعة والخمسين كما يقول المقربون منه ، أي أنه كان في منتهى النضوج الفكري والجسدي ، فضلاً عن كونه رحمه الله على جانب كبير من الخبرة والتجربة . كما كان ميالاً للمعرفة والمزيد منها ، مولعاً بالمطالعة لاسيما كتب الأدب والتاريخ ، وكان من المعجبين بالشاعر العربي الكبير (أبو الطيب المتنبي) كثير الاستشهاد بأشعاره عندما تتطلب مناسبة الحديث .

كما كانت له لقاءات بالشباب الكويتي المثقف ويحضر مجالسهم ، وله معرفة شاملة بأهل الكويت ، كما أن له صداقات خاصة مع بعضهم يجتمع معهم بمجلسه الخاص كل صباح ويزورهم في دواوينهم ، ولا يمكن في سطور محدودة سرد صفات هذا الرجل الكبير التي تميزت بالتواضع والزهد بالمظاهر مع تمسكه بالجواهر .

ومن حسن الحظ أنني تعرفت عن قرب بالشيخ عبدالله السالم منذ عملي في الخدمة العامة في الخمسينيات ثم في الستينيات عندما توليت الإشراف على المساعدات الكويتية للخليج واليمن وممثلاً لسموه في لجنة الخليج الدائمة التابعة للجامعة العربية ، وقد تأكد لي في لقاءاتي المستمرة مع سموه ما كنت أسمع عنه من

تواضع وزهد سواء على مستوى الحكم أو في حياته الخاصة . وكنت ألاحظ ذلك في مكتبه البسيط الذي لا يختلف أثاثه عن أثاث مكتب موظف من الدرجة المتوسطة ولا أقول من كبار الموظفين .

وقد تأكد لي ما كنت أسمعه من أصدقائه المقربين إليه . حينما كنت ألتقى بسموه بين حين وآخر ، لاسيما بعدما توليت الإشراف على المساعدات الكويتية لبعض إمارات الخليج واليمن والتي بدأت في عهده منذ عام ١٩٥٣ م ، عندما أنشأت الكويت أول مدرسة في إمارة الشارقة بطلب من أميرها الشيخ صقر بن سلطان القاسمي ثم تعدد فتح مثل هذه المدارس في الإمارات المجاورة حتى شملت تلك المساعدات إنشاء المدارس والمستشفيات فيما بعد كما سيأتي ذكره في المكان المناسب .

في إحدى مقابلاتي لسموه سألني عن نشاط لجنة كتابة تاريخ الكويت التي كنت أحد أعضائها فذكرت له بإيجاز ما قامت به اللجنة ، وإذا بسموه يقول لي لماذا لاتأخذون فلاناً معكم في اللجنة . وفلان هذا أحد الموظفين العرب في وزارة الإعلام ، فاستأذنته في أن أبدى له رأياً ، فأجاب فوراً : نعم ، نعم ، قول رأيك يا بدر . قلت له : طال عمرك إن معظم الوثائق التي لها علاقة بتاريخنا هي ماكتبه موظفو الحكومة البريطانية في الخليج منذ بداية القرن التاسع عشر وكذلك ماكتبه الرحالون منهم عن المنطقة ، وكل هذه التقارير ومعظم كتب الرحالين كانت مدونة باللغة الإنكليزية . وصاحبنا ثقافته فرنسية ولا يجيد اللغة الإنكليزية . فصمت قليلاً ثم قال مستشهداً بالآية الكريمة : «وقل رب زدني علماً»(*) وهذا قليل من كثير عن الشيخ عبدالله السالم رحمه الله . وعن تواضعه واستعداده لسماع الرأي الآخر .

(*) «سورة طه - ١١٤» .

العام ١٩٥١م

وحل عام ١٩٥١م وكان أهم بادرة قام بها الشيخ عبدالله السالم هو إعلانه أن جميع الكويتيين الذين يملكون أوراقاً شرعية تثبت تملكهم لبيوت أو أراض خارج السور يحق لهم الحصول على وثائق تملك شرعية محدودة .

والحادث المهم الذي حدث في ذلك العام هو قيام الدكتور محمد مصدق بانقلاب ضد شاه ايران محمد رضا بهلوي بمساعدة رجال الدين ، وعلى رأسهم آية الله أبو القاسم الكاشاني ، وهروب الشاه خارج البلاد ، ومن أهم الأعمال التي قام بها الدكتور مصدق تأمين نفط عبادان الذي كانت تملكه الحكومة البريطانية تحت اسم British Petroleum أو B.P وهي التسمية المختصرة . وقد أدى هذا التأمين صدمة عنيفة لشركات النفط كما نبهت الشعوب التي تملك ذلك النفط إلى الاستغلال والحيث الذي أصابهم من جراء ذلك الاستغلال ؛ مثال ذلك أن تلك الامتيازات التي فرضتها بريطانيا على أهل المنطقة كانت نتيجة نفوذها الاستعماري المتسلط على تلك الشعوب ، ومثال ذلك أن امتيازات النفط في تلك الأيام كان لها سعر مقرر على كل طن هو خمسة شلنات اي ربع دينار على الطن الواحد الذي يساوي سبعة براميل؟! والبلد الذي كانت ظروفه نوعاً ما أحسن كان العراق ، والسبب أنه في أثناء النقاش والمداولات بين شركة نفط العراق التي لبريطانيا حصة كبيرة فيها والحكومة البريطانية كان في العراق في ذلك الوقت أي عام ١٩٢٦م وزير مالية يهودي اسمه ساسون حسقيل ، فلما حدد السعر بخمسة شلنات اشترط أن يكون الدفع بالعملة الذهبية أي بالباوند الذهب ، ولم تهتم بريطانيا لذلك الشرط في وقتها ، فوافقت عليه لأن العملة بالذهب والورق كانت واحدة . ثم ظهرت ميزة هذا الشرط عندما خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١م! وبسبب هذا الشرط صار العراق يستلم قيمة نفطه بما يعادل سعره بالذهب .

نعود إلى الدكتور مصدق وتأميمه للنفط ؛ فقد ظل نفته في أرضه ، ولم يجد من يشتريه بسبب مقاطعة الشركات الاحتكارية النفطية التي ساندت الشركة البريطانية ووقفت معها . زد على ذلك الحصار الذي فرضه الأسطول البريطاني على موانئ التصدير الإيرانية . وقد أثر هذا الحصار تأثيراً سيئاً على الوضع داخل إيران ، وتتمل الناس من سوء الوضع الاقتصادي في البلاد . والذي زاد الطين بله اختلاف الدكتور مصدق مع أية الله الكاشاني حول نظام الحكم الذي أراد أبو القاسم الكاشاني أن يكون قائماً على تطبيق الشريعة الإسلامية وأراد مصدق النظام العلماني كما سمعنا في ذلك الوقت .

وفي أواخر عام ١٩٥١ أعلنت شركة أرامكو صاحبة امتياز استخراج النفط بالملكة العربية السعودية مناصفة الأرباح مع الحكومة السعودية بعد خصم المصاريف . وقد كان لهذا القرار أثره المدوي في المنطقة ، حيث أصبحت الشركات البريطانية مضطرة لمجارة هذه المعادلة الجديدة ومنها شركة نفط الكويت التي هي شركة أمريكية إنكليزية كما سبقت الإشارة .

كذلك في هذا العام ١٩٥١م فتحت الولايات المتحدة أول قنصلية لها في الكويت . كما سمع صوت أول محطة إذاعة في الكويت .

العام ١٩٥٢م

ثم جاء عام ١٩٥٢م حافلاً بالأحداث التي رافقها ازدياد دخل البلاد في عائدات النفط ، حيث أصبح يزيد على خمسين مليون جنيه إسترليني . الأمر الذي شجع الحكومة على زيادة الاهتمام بالمشروعات العمرانية مثل شق الطرق وبناء المرافق العامة من مدارس ومستشفيات وغير ذلك مما تحتاج إليه البلاد .

ثم جرت اتصالات مع الحكومة البريطانية صاحبة الانتداب التي اقترحت إيفاد أحد المهندسين البريطانيين في الجيش البريطاني لذلك الغرض ، وكان برتبة جنرال واسمه هيستد ، وجاء هيستد ومعه مساعده واستعرضوا الوضع في الكويت

والحاجات الضرورية الملحة فأرأوا أن عرض الأعمال بطريقة المناقصات يتطلب وقتاً ، وهو مقبول في الظروف الاعتيادية ، ولكن في ظروف الكويت الحالية كان لابد من إيجاد طريقة تناسب تلك الظروف ، لذلك اقترحوا إعطاء الأعمال لشركات على أساس التكلفة مضافاً إليها الأتعاب Cost Plus ، وهكذا تقدمت خمس شركات من الشركات الكبرى في بريطانيا عن طريق وكلاء لها من التجار الكويتيين ، وكانت خمس شركات بريطانية تتعاون مع خمس شركات كويتية . كما تم تكليف شركة إيطالية قامت بدراسة ميدانية لمدينة الكويت داخل السور وخارجه (١) ووضعت مخططاً نموذجياً لمواقع سكنية خارج السور وأعطت لها رموزاً على الخارطة مثل A و B إلى آخره ويقال إن الجنرال هيستد اقترح إبقاء الكويت القديمة داخل السور دون التعرض لمنشآتها لتكون أشبه ما يكون بالمتحف الكبير كما هو الحال في بعض المدن الأوربية القديمة ، لكن هذا الرأي لم يؤخذ به وجرى مع الأسف هدم الكثير من الأماكن الأثرية وعلى رأسها المدرسة المباركية والمستشفى الأميري وبنيات أخرى لها تاريخ وذكرى للأجيال القادمة .

كذلك هناك حدث هام حدث في الكويت هو تأسيس بنك الكويت الوطني في هذا العام برؤوس أموال كويتية ، وبدأ أعماله المصرفية في الخامس عشر من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من العام ١٩٥٢ م .

أما خارج الكويت فأهم الأحداث كانت ثورة ٢٣ يوليو التي قام بها بعض الضباط الأحرار في مصر بقيادة اللواء محمد نجيب والتي نجحت في فرض سيطرتها على البلاد وإنهاء العهد الملكي بمغادرة الملك فاروق البلاد في ٢٦ / ٧ / ١٩٥٢ م ، هذا العهد الذي بدأ في بداية القرن التاسع عشر بتولى محمد علي باشا ولاية مصر بتعيينه من الخليفة العثماني في إسطنبول .

(١) شركة Minoporio & Spencele .

١٩٥٣م

ومع ازدياد مداخيل النفط وبحلول عام ١٩٥٣م توسعت الأعمال الإنشائية وبدأت الحكومة باستملاك المنازل والأراضي بمبالغ سخية الأمر الذي أحدث رواجاً ونشاطاً في البلاد لاسيما بعد تثبيت تلك الأملاك من بيوت وأراضٍ بوثائق رسمية كما سبقت الإشارة .

كذلك فمن الأمور الهامة التي حدثت في الكويت بدء تشغيل محطة تقطير مياه البحر ، مما جعل الناس يستغنون عن جلب المياه من شط العرب الذي يقال إنه بدأ عام ١٩٠٨م في عهد الشيخ مبارك الصباح ، بالإضافة إلى آبار المياه العذبة خارج الكويت . ونتيجة هذا الانتعاش الاقتصادي والحاجة إلى الأيدي العاملة ازدادت نسبة الهجرة إلى البلاد . وكما يقول المثل : «المورد العذب كثير الزحام» . وكانت الهجرة في البداية مفتوحة دون قيد أو شرط باستثناء التأشيرات المعتادة ، لكن الأمر تبدل مع مرور الأيام حيث أصبحت هناك ضوابط وقوانين تنظم تلك الهجرة .

ومن الأمور الهامة التي تمت في هذا العام توزيع القسائم السكنية في المناطق النموذجية التي سبقت الإشارة إليها خارج السور بموجب المخطط الذي وضعه الجنرال هيستد بأسعار رمزية ، وكانت الأولوية لمن استمكت بيوتهم السكنية .

كذلك من الأمور المهمة في هذا العام ١٩٥٣م توزيع غاز الطبخ بالقناني بأسعار معقولة ولايزال .

وفي الكويت استكملت الأعمال الإنشائية في مصنع تكرير مياه البحر لتكون صالحة للشرب ، وعلى ذكر هذا المصنع فقد جلب الشيخ مبارك الكبير قطارة صغيرة لتتقية مياه البحر ثم نصبها في البحر بالقرب من قصر السيف لكنها لم تنجح ، ويقال إنها بيعت لإحدى الشركات في عدن .

لقد ذكرت عن انقلاب الدكتور مصدق على الشاه عام ١٩٥١م ، وفي صيف هذا العام جرى انقلاب ضد الدكتور مصدق قام به الجيش بقيادة الجنرال زاهدي القريب من الشاه ، ويقال إن المخابرات الأمريكية CIA هيأت لهذا الانقلاب .

ووضع الدكتور مصدق في السجن وعاد الشاه محمد رضا بهلوي إلى عرشه ويقال إن الجو في إيران كان مهيباً لهذا الانقلاب بسبب الضائقة المالية التي حلت بالبلاد بسبب توقف تصدير النفط وتخلي آية الله كاشاني عن تأييده للدكتور مصدق .

وفي هذا العام انتقل إلى رحمة الله الملك عبدالعزيز آل سعود وخلفه ولي العهد الأمير سعود .

١٩٥٤م

كنت خلال تلك الفترة ، أي أوائل الأربعينات ، أعمل بشكل محدود في تجارة المواد الإنشائية مثل الأخشاب وغيرها ، تارة وحدي وأخرى بالمشاركة مع آخرين ، وفي أحد الأيام وعلى وجه التحديد في أواخر شهر فبراير (شباط) في عام ١٩٥٤م التقيت بالصديق خليفة خالد الغنيم وكان وقتها عضواً في مجلس المعارف فبادرني قائلاً إن السيد سليمان العدساني مدير الدائرة المالية والإدارية بدائرة المعارف في حاجة إلى سكرتير يجيد اللغة الانكليزية ، وأن الراتب في حدود ألف وخمسمائة روية ، فما رأيك في ذلك؟ فقلت له أمهلني فترة من الوقت قد لا تطول وسأخبرك برأيي ، قال أنا في الانتظار . وبعد يومين على ما أذكر التقيت به بعد أن فكرت في أن الوظيفة لن تمنعني من العمل التجاري ، كما كان متعارفاً عليه في تلك الأيام ، وكما ذكرت كان عملي التجاري محدوداً حسب قدرتي المالية .

وقلت له إنني موافق لكن لدى بعض الأمور التي أود القيام بها ، قال ماهي؟ قلت له أود أن أتأكد أن السيد سليمان العدساني لا يمنع بل يرغب في أن أعمل معه . كذلك

لابد من أخذ رأي رئيس دائرة المعارف الشيخ عبدالله الجابر الصباح ، فإذا تمت موافقة الاثنين فلن يكون لدى مايمع . وأخبرته أنني سأتصل بصديقي خالد العدساني ليتكلم مع والده بهذا الموضوع كما سأتكلم مع الحاج خالد يوسف المطوع والذي عمل مديراً لدائرة الأيتام التي كان يرأسها الشيخ عبدالله الجابر وهو أيضاً صديق له . واستحسن الفكرة وقال أنا في انتظار عرض الأمر على المجلس ، وفعلاً تمت كل هذه المراجعات بالإيجاب ، وصدر أمر بتعييني يوم ٦ من مارس - آذار - بوظيفة سكرتير عند المدير سليمان العدساني بمرتبة شهري قدره ألف ومئة وخمسون روبية تم تعديله فيما بعد إلى ألف ومئتين ، أي تسعين ديناراً ، علماً بأن راتب السكرتير المتبع في تلك الأيام كان في حدود ألف وخمسمائة روبية أي حوالي مئة واثنى عشر ديناراً كما ذكره لي الصديق خليفة الغنيم ، وقد تعلمت من الأيام المثل القائل خذ وطالب . وهكذا بدأت عملي في التاريخ الذي ذكرته ، وكان عدد الذين يعملون مع السيد سليمان العدساني محدوداً أولهم السيد عبداللطيف الشمالان وهو بحريني الأصل حاز على الجنسية الكويتية وكان بصفة مساعد للمدير ، ثم السيد فاضل خلف وكان يقوم بعمل الترجمة وحفظ ملفات الإدارة ، ومن الكويتيين الذين أشرفوا على أعمال بناء المدارس وصيانتها السيد عبدالعزيز المقهوي ويعمل معه السيد أحمد عيسى السعد المقهوي رحمهما الله . أما قسم المحاسبة فكان يترأسه فلسطيني في منتهى النشاط والذكاء اسمه إسماعيل عبده ، ويعمل معه بعض الكويتيين .

وكان لي مكتب في الغرفة نفسها التي بها السيد فاضل خلف ، وبدأت بالاطلاع على الملفات المكسدة وما فيها من مراسلات حيث استفدت الشيء الكثير من الاطلاع عليها ومعرفه أنواع البضائع التي كانت تستورد أو تشتري محلياً . وكنت في الوقت نفسه أترجم بعض الرسائل المهمة التي ترد إلى الدائرة ثم أعرضها على المدير السيد سليمان العدساني ، وكان أحياناً يطلب إلي أن أوضح له بعض الأمور التي قد لا تكون واضحة عنده ، ورأيت أنه بدأ يرتاح لطريقتي هذه معه .

وظل الحال كذلك حتى صيف ذلك العام حيث انتهت فترة مجلس المعارف وجرت الانتخابات لمجلس جديد ، وقد انتهت مع فترة المجلس خدمة السيد سليمان العدساني وعين المجلس الجديد أحد أعضائه المنتخبين بدلا منه ، وهو السيد خالد عبداللطيف مسلم الذي تربطني معه صلة عائلية .

كذلك فإن السيد فاضل خلف أخذ إجازة طويلة ذلك الصيف قضاه خارج البلاد . وكان صيف ذلك العام حارا فوق المعدل المعتاد ، الأمر الذي دعا الحكومة لأول مرة إلى توزيع أجهزة التكييف على الدوائر ، وقد تم ذلك في أواخر الصيف ! .

ولادة الجريدة الرسمية ومجلة « العربي »

لقد كتبت مقالا حول هذا الموضوع في مجلة العربي في العدد الممتاز بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على إصدارها ، وكان هذا العدد في ربيع الأول ١٤٠٤ هـ الموافق يناير (كانون الثاني) ١٩٨٤ م ، وقد تضمن المقال معلومات طريفة تستحق إعادتها لمن فاتته الإطلاع عليها لما فيها من معلومات أصبحت جزءا من التاريخ في تلك الفترة ، مع بعض إضافات توضيحية لاتخرج عن صلب الموضوع .

عنوان المقال : مجلة العربي - فكرة إصدارها وكيف ولدت؟

بقلم : بدر خالد البدر

«إن الصحف التي نراها اليوم في المكتبات والأكشاك في جميع أنحاء العالم ، لم تظهر بتلك الصورة إلا بعد فترات طويلة من الإعداد والتحضير والعمل الشاق ، ساهم فيه كثيرون ، البعض برزت أسماؤهم والبعض الآخر عملوا من وراء الستار ، ولم يعرف عنهم أحد شيئا .

ومجلة العربي التي استغرق الإعداد لها قرابة أربع سنوات لم تشذ عن هذه

القاعدة ، وهذه قصة ولادتها من ألفها إلى يائها ، فقد كنت بحكم عملي من الذين ساهموا بإخراجها إلى حيز الوجود .

وعند الحديث عن مجلة العربي لأبد من المرور بسرعة إلى إصدار الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) في عام ١٩٥٤ م ، فهي التي أوحت بفكرة إصدار مجلة العربي ، وبهذه المناسبة أجد نفسي مدفوعاً إلى الحديث عن دوري في هذا المجال ، فبغير التطرق إلى هذا الدور ستظل الصورة ناقصة وبعض المعلومات خافية على الكثيرين من القراء في أيامنا هذه ممن لم يدركوا تلك الفترة أو أدركوها في طفولتهم أو مقتبل أعمارهم - وأنا أقصد بذلك شباب الكويت .

ففي منتصف تلك السنة أو في النصف الثاني منها بدأت في الكويت قفزة إدارية ضخمة ، وذلك بقصد وضع الأسس الحديثة للدولة التي ساعدها دخلها الوفير من النفط على التفكير في توسيع المرافق وفقاً للأسس والمفاهيم الحديثة بقدر الإمكان ، وعلى هذا الأساس أصدر المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت مرسوماً بتشكيل لجنة عليا تحت إشرافه تسمى «اللجنة التنفيذية العليا» مؤلفة من الشيخ جابر العلي الصباح والشيخ صباح الأحمد الصباح والشيخ خالد العبد الله السالم الصباح والسيد أحمد عبد اللطيف مدير المالية والسيد عبد اللطيف إبراهيم النصف مدير مكتب سمو الأمير والسيد عزت جعفر ، وكان يقوم بأعمال السكرتارية كل من أحمد السيد عمر وحامد يوسف العيسى - وكلاهما من وزارة المالية - كما كان يحضر تلك الاجتماعات أحد الخبراء البريطانيين في وزارة المالية المستر ستروفر . وفي هذه الفترة كنت موظفاً في دائرة المعارف - وزارة التربية حالياً - حيث كنت أقوم بأعمال السكرتارية في مكتب المدير الإداري والمالي السيد سليمان العدساني رحمه الله ، أما الدائرة الفنية فكان مديرها الأستاذ عبدالعزيز حسين ، وفي ذلك الوقت جرى

انتخاب مجلس جديد للمعارف ، وكان من بين أعضائه السيد خالد عبد اللطيف مسلم فتقرر تعيينه مكان سليمان العدساني الذي انتهت مدة خدمته .

وحل شهر سبتمبر أيلول من ذلك العام وبدأت المراجعات تتكاثر على دائرة المعارف بقسميها الإداري والفني ومعظم المراجعين يطلبون معلومات عن أشياء معينة تتعلق بشؤون المدارس واحتياجاتها ، وكانت الأسئلة كثيرة ومتعددة من المراجعين ، هذا يسأل عن مناقصة السيارات لنقل الطلاب ، وذاك يسأل عن تزويد المدارس بالقرطاسيات ، وهكذا . وفي غمرة تلك الزحمة وإرهاق العمل تناولت ورقة وحررت رسالة مؤرخة في ١١ / ٩ / ١٩٥٤م موجهة إلى مدير الإدارة والمالية اقترح فيها إصدار جريدة رسمية ورجوته أن يرفع اقتراحي هذا إلى اللجنة التنفيذية العليا ، وبعد أن اطلع السيد خالد مسلم على الفكرة رحب بها وحرر رسالة بتاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٥٤م موجهة إلى اللجنة التنفيذية العليا مرفقا بها رسالتي التي تتضمن الاقتراح .

وفي اليوم الثاني أي ١٣ / ٩ / ١٩٥٤م أرسلت اللجنة التنفيذية العليا خطابا موجها إلى مدير إدارة ومالية المعارف مذيلا بتوقيع الشيخ صباح الأحمد عن اللجنة ، وهذا نص الخطاب :

تعرب اللجنة عن جزيل شكرها للسيد بدر خالد البدر لاقتراحه الموجه إليها بواسطةكم حسب كتابكم رقم م/د/٧ المؤرخ في ١٢ / ٩ / ١٩٥٤م حول إصدار جريدة حكومية رسمية ، وتؤكد له أنها ستولي اقتراحه الوجيه بالغ العناية والاهتمام في أقرب فرصة مناسبة .

التوقيع : عن اللجنة التنفيذية العليا

صباح الأحمد الصباح

وبعد أيام قليلة من الاقتراح وجهت اللجنة التنفيذية عدة رسائل إلى دوائر

الحكومة تخبرهم فيها بقرب إصدار الجريدة الرسمية ، وتقترح تعيين مندوب عن كل دائرة ، وذلك لبحث المواضيع المتعلقة بإصدار الجريدة الرسمية والأسماء مع الإدارات كالاتي كما نشرت فيما بعد في العدد الأول من الجريدة الرسمية :

أحمد السيد عمر عن إدارة المالية ، بدر خالد البدر - دائرة المعارف ، سعود الفوزان - الأشغال العامة ، طلعت الغصين - مجلس الإنشاء ، جاسم القطامي - الشرطة العامة ، عبدالله النوري - المحاكم ، أحمد زين السقف - الأوقاف العامة ، جاسم العنجري - الميناء ، عبد العزيز الدوسري - الجمارك ، سعيد يعقوب - البلدية ، خالد النصر الله - الصحة العامة ، يوسف مشاري الحسن - الكهرباء والماء .

وقد عقدت هذه الجماعة أول اجتماع لها بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٤م ثم عُقد الاجتماع الثاني بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٤م ، وجرى انتخاب أسرة التحرير وهم : يوسف مشاري الحسن ، طلعت الغصين ، بدر خالد البدر ، وفي نفس الاجتماع جرى الاقتراح على تسمية الجريدة «الكويت اليوم» ، كما تقرر بالإجماع ضم السيد أحمد السيد عمر إلى أسرة التحرير ، كما تقرر نقلي من إدارة المعارف لأتولى إدارة الجريدة ، ونقل السيد فاضل خلف ليتولى أعمال السكرتارية ، وقد وافقت اللجنة التنفيذية العليا على كل ما جاء أعلاه ، وبالفعل تم نقلي إلى إدارة الجريدة الرسمية اعتباراً من ٢ / ١١ / ١٩٥٤م .

واستمرت أسرة التحرير تواصل اجتماعاتها من أجل إصدار العدد الأول من الجريدة الرسمية ، وذلك بجمع المعلومات والبيانات التي زودتنا بها دوائر الحكومة . كما اتفقنا مع إحدى المطابع الثلاث التي كانت موجودة في الكويت آنذاك على طبع الجريدة ، وكل ما استطعنا جمعه من معلومات وبيانات لم يتجاوز الست عشرة

صفحة ، وبناء عليه فقد اضطررنا لملء الفراغ بين الصفحات ببعض المقطوعات الأدبية ! وصدر العدد الأول في اليوم السادس عشر من ربيع الثاني ١٣٧٤هـ الموافق الحادي عشر من شهر ديسمبر ١٩٥٤ م .

وفي الأعداد التي تلت أضفنا باباً جديداً في الجريدة أسميناه «الكويت في صحف العالم» كنا ننشر فيه أهم الموضوعات التي يأتي ذكر الكويت فيها ، وكان أكثرها يدور حول النفط ، وتدور الأيام وإذا بي أرى أحد أعداد الجريدة وعدد صفحاته (١٠٤٠) صفحة ألف وأربعون ، وهو العدد رقم ١٣٤٥ !

وكانت إدارة الجريدة وأسرة التحرير تجتمع في بناية مجلس الشورى ، وهو مقر مجلس الإنشاء واللجنة التنفيذية العليا ، ثم استأجرنا شقة في الشارع الجديد مؤلفة من ثلاث غرف ، ثم استأجرنا شقة ثانية ملاصقة لها واشترينا حروف طباعة وبدأنا نصف الحروف ونرسل الصفحات المصفوفة إلى المطبعة ، ووضعنا اثنين من الشباب العرب لهذه الغاية هما محمد الكالوتي وضياء الإمام وهما من أصل فلسطيني ، وكانت الجريدة تصدر أسبوعياً كل خميس .

مولد فكرة إصدار مجلة أدبية

وفي الجلسة التي عقدتها أسرة التحرير بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٥٤م تم بحث إصدار ملحق أدبي يكون تابعاً لإدارة الجريدة الرسمية ، وفكرة الملحق الأدبي هذه ظلت تتفاعل على مرور الأيام وتتطور إلى أن كان صدور العدد الأول من مجلة العربي في ديسمبر كانون الأول في عام ١٩٥٨م ، فاتني أن أذكر أن السيد فاضل خلف الذي أشرت إلى نقله من دائرة المعارف إلى إدارة الجريدة الرسمية كان يحضر جلسات هيئة التحرير وأسرة التحرير ويسجل ما كان يدور فيها من أمور وكان حاضراً في هذه الجلسة التاريخية .

كذلك أود أن أشير إلى حادثة وقعت في تلك الأيام وذلك على وجه التحديد يوم ١٢ / ١٢ / ١٩٥٤ م ، أي في اليوم الثاني من صدور الجريدة الرسمية ، إذ أرسل إلي الشيخ جابر العلي لأقبله ، حيث أبدى سروره لصدور العدد الأول من الجريدة الرسمية ، فانتهزت الفرصة وشرحت له المتاعب التي لاقيناها ونلاقيها في طباعة الجريدة ، وخلال الحديث وعد الشيخ جابر بإثارة هذا الموضوع في الاجتماع القادم للجنة التنفيذية العليا ، وفعلا صدر في اليوم التالي القرار رقم . ت ٦٢ / ٤٠ بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٥٤ م بإنشاء دائرة حكومية تسمى «دائرة المطبوعات» تتولى طبع الجريدة الرسمية وجميع المطبوعات الحكومية على أن تزود بمطبعة حديثة تجلب بطريق المناقصة .

أعود إلى موضوع المجلة الأدبية أو مجلة العربي فيما بعد ، فأقول أن الفكرة المطروحة ظلت تتفاعل ببطء عند المسؤولين ، وعندما صدر قرار اللجنة التنفيذية بتاريخ ٥ / ٢ / ١٩٥٥ م بإنشاء «دائرة المطبوعات والنشر» وتعييني مديراً عاماً لها كان الشغل الشاغل للدائرة هو إنشاء «مطبعة الحكومة» ، وطرحنا المناقصات اللازمة لجلب الآلات والمعدات ، ولم يكن ذلك بالأمر الهين لعدم توافر الخبرة الفنية عندنا ، ولكننا تغلبنا على ذلك بالاستعانة بالخبرات الأجنبية والعربية ، ولن أنسى ذلك اليوم الذي دخل علي فيه وكيل أجنبي لإحدى الشركات المختصة بصنع مكائن الطباعة ، وأخذ يعرض علي أنواع الآلات والمكائن ، فأكدت له أنني لا أعرف شيئاً عما تعرضه علي من هذه الآلات ، فرد علي قائلاً ما معناه «لا خوف عليك إذا أحسنت الإدارة ، أما الخبرات الفنية فعليك أن تستأجرها ! وفعلاً مع الوقت استأجرنا الخبرات الفنية من عربية وأجنبية ، وتم افتتاح المطبعة في شهر أكتوبر في عام ١٩٥٦ م ، وفي تلك السنة تم نقل خدمات السيد أحمد السقاف من دائرة الأوقاف إلى دائرة المطبوعات والنشر بصفتها نائبا للمدير ومن المهمات التي عهدت إليه الأشراف على المطبعة ، وكنا قد أرسلنا في

صيف هذا العام بعثة كويتية إلى المطبعة الأميرية في القاهرة للتمرن على شتى أنواع الطباعة هناك ، وقد اختارت تلك المجموعة لجنة مؤلفة من دائرة الشؤون الاجتماعية التي مثلها السيد محمد الفهد ، ومن دائرة المعارف السيد فيصل الصالح المطوع ، ومن وزارة المالية السيد حامد يوسف العيسى ، وأنا عن دائرة المطبوعات والنشر . وقد تقدم إلينا حوالي ١٤٠ شابا اخترنا منهم ٢٨ ثمانية وعشرين ، وصحبتهم خلال سفرهم إلى القاهرة للاطمئنان على نظام سكنهم وتدريبهم - انظر في الملحق أسماء الطلاب الذين تم اختيارهم - وقد تخلف بعضهم عن السفر في تلك الرحلة .

أعرف بلدك أيها العربي

وبعد افتتاح المطبعة وتخصيص قسم منها لطباعة الألوان سهلت أمامنا بعض الأمور لزيادة البحث في موضوع المجلة الأدبية ، وبدأنا بالاستشارات وأخذ رأي من كان يزورنا من صحفيين وأدباء وناشرين وموزعي صحف ، وبعد أن أوضحنا لهم الهدف من إصدار مثل هذه المجلة وهو تلافي النقص الظاهر في الصحافة العربية في مثل ذلك النوع من المجلات بعد أن اختفت من الميدان مجلات كان لها وزنها الأدبي والعلمي مثل المقتطف والرسالة والثقافة وغيرها ، وقد كان من أهم الأسباب التي أدت إلى توقف تلك الصحف والمجلات عن الصدور الناحية المادية ، أي تكلفة الطبع وما إلى ذلك ، لهذا رأت حكومة الكويت أن تسهم في ملء هذا الفراغ متبعة في ذلك أسلوبا يختلف عما اتبعته بعض الحكومات والمؤسسات بقصد الدعاية في غالب الأحيان ، وهذا ما نصحننا به الكثير ممن استشرناهم في هذا المجال ، فقد قالوا لنا إذا كنتم حقا تريدون خدمة القارئ العربي وتعويضه عن الصحف التي فقدتها في الماضي فعليكم الابتعاد عن الأسلوب الذي اتبعته بعض صحف الشركات التي تلقى مصيرها عادة في سلة المهملات بسبب الإفراط في الدعاية المبالغ فيها .

لذلك رأينا الابتعاد عن ذلك الأسلوب وبدأنا نبحث عما يهم القارئ العربي من مواضيع في شتى مجالات الثقافة والمعرفة ، وكان اهتمامنا مركزا بصورة خاصة على الاستطلاعات في مختلف البلاد العربية ، وذلك تحت عنوان «اعرف بلدك أيها العربي» .

الدكتور أحمد زكي

وفي أواخر عام ١٩٥٧ بدأنا نفكر في المختصين لإدارة المجلة وعلى رأسهم رئيس التحرير ، فتقرر أن يسافر السيد أحمد السقاف في جولة في بعض البلاد العربية مثل العراق وسوريا ولبنان ومصر للبحث عن الشخص المناسب الذي تتوافر فيه الشروط اللازمة لمثل هذا المشروع الأدبي الكبير ، وعاد الأستاذ السقاف بعد جولة قام بها في البلاد التي أشرت إليها ، وأطلع المسؤولين على الاتصالات التي قام بها مع نخبة من الأدباء والكتاب ، ومن أبرز الجماعة الذين قابلهم وأبدوا الاستعداد للعمل في المجلة العالم والأديب الكبير الدكتور أحمد زكي المدير السابق لجامعة القاهرة . ولم ننتظر طويلا للموافقة حيث تم عرض الأمر على رئيس الدائرة الشيخ صباح الأحمد الذي أبدى موافقته حالاً وكلفني بالكتابة للدكتور أحمد زكي لتولي رئاسة تحرير المجلة ، فوجهت إليه رسالة بتاريخ ١ / ٢ / ١٩٥٨م فجاء الرد منه بالموافقة برسالة موجهة لي بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٥٨م ثم فوضناه بعد ذلك في اختيار مساعديه ، فاختار السيد سليم زبال مخرجاً ، والسيد أوسكار مصوراً ، والسيد عبد الوارث كبير سكرتيراً للتحرير . والمخرج محمد حسني زكي ثم الرسام أحمد الوردجي ، كما تم تعيين المصور عبد الناصر شقره فيما بعد .

وعلى ذكر المخرج محمد حسني فإنه هو الذي صمم لنا شعار الدولة الحالي بعد أن زودناه بالفكرة التي عمل على أساسها ، خاصة السفينة والبحر ، حيث عمل على أثر

ذلك عدة نماذج أرسلناها في وقتها إلى المجلس الأعلى الذي كان يقوم مقام الوزارة في ذلك الوقت ، والذي كان يضم مجموعة من شيوخ العائلة الحاكمة ، ومن بعض الشخصيات الكويتية المعروفة حيث تم اختيار شعار الدولة المعمول به حالياً .

كذلك أود أن أذكر عبد الحفيظ يونس رحمه الله الذي كان يعمل عندنا كاتباً على الآلة الطباعة ثم التحق بجهاز المجلة .

اختيار اسم المجلة

أما فيما يتعلق باسم المجلة فقد أجرينا مسابقة لأنسب الأسماء ففاز بالجائزة النقدية مقترح الأسم (العربي) ، ثم اكتمل الاستعداد لإصدارها في أواخر عام ١٩٥٨ م ، حيث صدر العدد الأول منها في شهر ديسمبر (كانون الأول) في ذلك العام الموافق لشهر جمادى الأولى لسنة ١٣٧٨ هـ .

ومن حسن الصدف أن وافق ذلك الوقت انعقاد مؤتمر الأدباء العرب في الكويت والذي كان له صدهاء المدوي لوفرة عدد المشاركين فيه من كبار الأدباء والشعراء من كافة البلاد العربية ، وقد تم طبع حوالي ثلاثين ألف نسخة من العدد الأول تم توزيعها على مختلف الأقطار العربية نفذت جميعها منذ الأيام الأولى من التوزيع حيث توالى البرقيات على إدارة المجلة تطالب بالمزيد ، وبرقيات أخرى تعرب عن الإعجاب بالمجلة وتهنئ القائمين عليها .

وكان للاستطلاعات التي قامت بها المجلة فيما بعد أهميتها بالنسبة للقارئ العربي ولا تزال كذلك ، ومن الأمور المميزة للمجلة الابتعاد عن المسائل المثيرة للجدل في أمور سياسية وغيرها ، وهذا ما جعل للمجلة حصانة ضد الرقابة المفروضة في بعض البلاد العربية .

وقبل الانتهاء من هذا الحديث لابد من الإشادة ولو بكلمة موجزة عن الدكتور أحمد زكي رئيس التحرير وكذلك أسرة التحرير ودورهم في رفع مستوى المجلة ، فقد كان الدكتور أحمد زكي على قدر من وفرة العلم وسعة الاطلاع وحسن الإدارة جعل المجلة في مقدمة مجلات العالم العربي .وبالإضافة إلى ذلك كان رحمه الله على سعة علمه مثالا للتواضع مكرسا معظم وقته نهائياً وليلاً في خدمة المجلة بمنتهى التجرد والإخلاص .

كذلك أود أن أذكر بالخير الدكتور محمود السمرة الذي كان في فترة من الوقت مساعداً للدكتور أحمد زكي حيث كان خلال فترة عمله مثلاً للنزاهة والإخلاص حيث ساهم كثيراً في رفع مستوى المجلة خلال فترة عمله معنا ، وهنا أود الإشارة إلى أن صلتى الرسمية بالمجلة انتهت بعد تقديم استقالتي كوكيل لوزارة الإرشاد والأبناء - الإعلام حالياً - وذلك في صيف ١٩٦٢م ، وفي ختام هذا المقال أتمنى لمجلة العربي المزيد من الازدهار والانتشار ، ولجميع القائمين عليها كل التوفيق والنجاح . والله ولي التوفيق» .

وقبل أن أختتم ماتم خلال العام ١٩٥٤م أود أن أشير إلى حادث طبيعى حدث في نهاية ذلك العام وعلى وجه التحديد في أواخر شهر نوفمبر من ذلك العام هطلت أمطار غزيرة خارجة عن المعدل المألوف نتج عنها انهيار الكثير من البيوت المبنية من الطين غالباً في مدينة الكويت ، وخارجها مما جعل اللجنة التنفيذية العليا تبذل جهوداً كبيرة لإيواء من تهدمت بيوتهم بصورة مؤقتة في بعض المدارس والمساجد . وقد أسرع اللجنة التنفيذية إلى تعيين لجنة مؤقتة بصورة مستعجلة ، أتذكر منها السادة عبدالحميد الصانع ، سليمان إبراهيم مسلم ، خالد العدساني ، نصف يوسف النصف ، وقد أعطيت هذه اللجنة سلطات واسعة في تقدير الأضرار ودفع التعويضات اللازمة المستعجلة ، وعلى ذكر هذه الحادثة فقد حدثت مثلها هطول أمطار غزيرة نتج عنها انهيار الكثير من البيوت وسميت تلك السنة سنة المطرة الهدامة حيث تهدمت الكثير من البيوت ، ولا أظن أنه قد قدمت تعويضات لأصحاب تلك

البيوت بسبب اختلاف الظروف ، وكان ذلك في عام ١٩٣٤ م . وبذلك نودع عام ١٩٥٤ م بأحداثه الهامة وأذكر أنه في هذا العام تأسست الخطوط الجوية الكويتية .

العام ١٩٥٥م

وكما ذكرت في مقال «العربي» فإن اللجنة التنفيذية العليا أصدرت قرارها في ١٩٥٥ / ٢ / ٥م بإنشاء «دائرة المطبوعات والنشر»^(١) وتعييني مديراً عاماً لها ، وكما ذكرت فقد كان شاغلنا الشاغل هو تأسيس المطبعة وإعداد الكوادر اللازمة لها من أجنبية وعربية وكويتية ، وفعلاً فقد انصب اهتمامنا هذا العام على هذه الناحية . وهنا أود أن أشير باختصار إلى التوسع الذي طرأ على دوائر الحكومة ؛ من ذلك كثرة المشاريع التي تتطلب الإنجاز ، وما صاحب ذلك من انخفاض في مستوى الإثقان ، وكذلك أعمال الصيانة سواء في الإنشاءات الخاصة أو العامة التي تكفلت بها الحكومة ، حتى إن كثيراً من العمال ومن كانوا يسمون بالفنيين تعلموا الصنعة بالكويت ، ولهذا الموضوع قصص كثيرة مضحكة مبكية ، والذي ينظر إلى بعض الأبنية التي شيدت في تلك الأيام تتأكد له هذه الحقيقة .

أما فيمن شغلوا وظائف في دوائر الحكومة فكثير منهم تنطبق عليه هذه القاعدة ، ناهيك عن موظفين كانوا يحملون شهادات جامعية مزيفة تم اكتشاف بعضها صدفة أو بسبب وشاية من طرف آخر ، كذلك فإن بعض الخبراء الذين استعانت بهم الحكومة من المتقاعدين الذين أكل عليهم الروتين وشرب في بلادهم نقلوا تلك «التجارب» لدوائرننا ، وبعض تلك التجارب يعود تاريخها إلى العهد العثماني ، وأنا لا أقول هذا اعتباطاً ، بل وقد سمعت من ثقات أن بعض القوانين في تلك البلاد العربية لا تزال متوارثة منذ العهد العثماني ، وربما إلى يومنا هذا !

(١) لقد تولى الشيخ صباح الأحمد في هذا العام رئاسة دائرة المطبوعات والنشر وكذلك رئاسة دائرة الشؤون الاجتماعية.

كذلك ، وأقولها بكل أسف ، ما كان يجري من تعيينات لمدرسين في بعض المدارس من غير المؤهلين لذلك ، ويمكن الحكم على نموذج من ذلك النوع من مدرسي اللغة الإنكليزية في مدارس الكويت ، وأستطيع أن أقول في ذلك الوقت - وحتى يومنا هذا- إنه بمقارنة بسيطة بين خريجي المدارس الخاصة ومدارس الدولة تظهر حقيقة هذا الأمر ، وفي رأيي ورأي الكثيرين أن مدرس اللغة الأجنبية يجب أن تكون اللغة التي يدرس بها هي لغته الأصلية ، وإلا ما الفائدة من أن يدرس المدرس العربي اللغة الأجنبية بالطريقة التي يتكلم هو بها ، بلغته ولهجته ، وقد يكون سبب اختيار مثل أولئك المدرسين العرب وتفضيلهم عن الأجانب ربما لأنهم أقل تكلفة ، لكن هذا التوفير إن صح فإنه قد يكون على حساب مستوى التلاميذ ، هذا مع العلم أن بعض المدرسين العرب كانوا على مستوى جيد من إتقان وتلفظ اللغة الأجنبية لكنهم قلة مع الأسف وأشبه بالعملة النادرة .

وهنا أود أن أخرج قليلا عن الموضوع ، فكما ذكرت في الجزء الأول من كتابي أنني قد عشت فترة من الوقت في العراق سواء في الدراسة أو العمل أيام العهد الملكي وأيام نوري السعيد ورفاقه الذين اتهموا بالخيانة والعمالة ، ثم يتذكرهم الناس فيما بعد بالترحم على أرواحهم ، حيث في بداية العهد الملكي في أوائل العشرينيات وما قبلها عندما احتلت بريطانيا العراق في الحرب العالمية الأولى بعد أن حكمه العثمانيون الأتراك قرابة أربعمئة عام فقد جلبت بريطانيا معها خبراء هنوداً ممن كانوا ينتمون إلى مؤسسة الخدمة المدنية Indian Civil Service حيث أنشأوا إدارات جديدة ، وكان غالباً ما يرأس كل إدارة خبير بريطاني ، وبعدها أصبح هذا الخبير مستشاراً للوزارة ومعظمهم كانوا من الإداريين المختصين ، كذلك الأمر نفسه حدث في الجيش وأجهزة الشرطة التي كان التدريب في هاتين المؤسساتين يتم بمستويات عالية . فلما انتهى عصر الانتداب وبدأت (عقدة الاستعمار) تأخذ طريقها بالحق أو بالباطل وأنهت عقود أولئك الخبراء وحل محلهم مواطنون من أبناء البلاد كانوا أقل خبرة وكفاءة لتسلم تلك المراكز الهامة ، وقد أشار إلى ذلك الكاتب المصري الكبير يحيى حقي في كتابه «تراب الميري» ، وهذا لايعني أن البلاد العربية خالية من الكفاءات ، بل إن هناك علماء على

مستوى دولي ، لكن مع الأسف معظمهم يعمل خارج بلاده لأسباب يعرفها الجميع . ولازلت أقول وأكرر إننا سنظل ولوقت طويل في حاجة إلى الخبرات الأجنبية لرفع مستوى كافة المرافق والخدمات عندنا ، ومعالجة التخلف الموجود في أجهزتها الإدارية والفنية . هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود أجهزة تراقب وتحاسب المقصرين والمهملين ، وبهذه المناسبة أتذكر مرة في الخمسينيات قبل تأميم شركة نفط الكويت أن دخل علي في مكنتي أحد الموظفين العرب في الشركة وأخذ يحدثني عن زيارة مفتشين من المركز الرئيسي بلندن بعضهم إداريون وبعضهم فيون ومحاسبون ، ومما قاله لي إن أولئك المفتشين كانوا يسألون عن كل شيء حتى عن كمية الصابون التي تستهلك بالشركة ! وبهذا الأسلوب الجدي والانضباطي تستقيم الأمور ، هؤلاء الناس عرفوا طباع البشر حيث لا بد من حساب وعقاب إذا لزم الأمر .

وأعود إلى أحداث ١٩٥٥م فقد كان هناك حلف بغداد بين العراق وإيران وتركيا الموالي للغرب . وكان الرئيس عبد الناصر يهاجم هذا الحلف بخطبه بسبب موقف الغرب من إسرائيل ، لاسيما الولايات المتحدة ، الأمر الذي جعله يتجه نحو الشرق ، ومثال ذلك شراؤه الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا ثم تبني شعار عدم الانحياز مع الرئيس تيتو الزعيم اليوغسلافي والزعيم الهندي جواهر لال نهرو وحضور مؤتمر باندونغ الذي عقد بهذه المناسبة .

وفي هذا العام تعاقبت دائرة المطبوعات والنشر مع الدكتور إبراهيم عبده أستاذ كلية الصحافة السابق في جامعة القاهرة ليكون خبيراً لدائرة المطبوعات والنشر ، كما بدأ التفكير في بعثة دراسية من الشباب الكويتي للتدريب على شؤون الطباعة في المطبعة الأميرية في القاهرة ، كما أرسلنا بعضهم فيما بعد إلى ألمانيا لنفس الغاية مع الاستعانة بخبراء إنكليز وألمان للمطبعة . ولم ننس الاستعانة ببعض العرب الأكفاء ، وبهذا ارتفع عندنا مستوى الخبرة في مطبعة الحكومة حيث دخلت دائرة المطبوعات والنشر عامها الثاني ، وبدأ الاستعداد للمطبعة بجلب الورق ومكائن الطباعة ، ثم الإعلان عن طلب من لهم الرغبة في التدريب على شؤون الطباعة لإرسالهم للخارج للتدريب ، وتقدم لنا حوالي ١٤٠ من الشباب الذين كان قسم منهم أكمل الدراسة

الابتدائية ، واستمر في الدراسة الثانوية ، كما كان منهم بعض الموظفين ، وتشكلت لجنة من دائرة الشؤون الاجتماعية ودائرة المالية والمطبوعات ، وتم اختيار ٢٨ من الشباب المتقدمين ، وتقرر أن يكون يوم ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ م يوم السفر إلى القاهرة حيث تم التفاهم مع المسؤولين في المطبعة الأميرية من أجل توزيعهم على فنون الطباعة كل حسب رغبته واستعداده ، وقد تخلف عن السفر بعض الذين تم اختيارهم ، وقد صحبناهم في هذه السفرة أنا والدكتور إبراهيم عبده من أجل الأطمئنان على راحتهم . كما تم الاتفاق مع بيت الكويت في القاهرة على تولي أمرهم فيما بعد ، ومعاملتهم حسب الأنظمة المتبعة مع طلاب البعثات الكويتية .

وخلال هذه الرحلة كنت مكلفا من قبل اللجنة التنفيذية العليا بالانصال مع أصحاب الاختصاص من رجال القانون لإصدار قانون للمطبوعات على نمط القوانين المعمول بها في البلاد العربية ، وتعرفت خلال تلك الفترة على رجل فاضل بعلمه وأدبه هو الأستاذ الدكتور كامل مرسى مدير جامعة القاهرة الذي نصحنا بالاستعانة بثلاثة قوانين ، القانون العراقي والقانون السوري والقانون المصري قبل الثورة ، وقد أشرف بنفسه على انتقاء المواد المناسبة في القوانين الثلاثة .

وعند العودة إلى الكويت عرضت الأمر على المسؤولين في اللجنة التنفيذية العليا التي وافقت عليه وصدر في عام ١٩٥٧ م ، وطلب إلى الصحف التي كانت تصدر في ذلك الوقت الالتزام بنصوه التي كانت تميل إلى الاعتدال ومجاراة الظروف .

وأعود إلى عام ١٩٥٦ م حيث حلت أعياد الثورة في ٢٣ يوليو ، والتي بعدها فجر الرئيس عبدالناصر خبر تأميم قناة السويس في إحدى خطبه الحماسية في يوم ٢٦ يوليو ، ذلك الخبر الذي نزل نزول الصاعقة على الكثيرين ومنهم فرنسا وبريطانيا ، ثم التطورات التي حدثت بعد ذلك وهي معروفة وأهمها الحلف الثلاثي بين فرنسا وبريطانيا وإسرائيل وغزو مصر في التاسع والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) ، ثم الأحداث المعروفة التي تلت ذلك .

وعودة إلى موضوع المطبعة فقد تم افتتاحها يوم الخامس عشر من شهر أكتوبر (تشرين الأول) في ذلك العام .